E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/8/Report
1 August 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

لجنة الطاقة عن دورتها الحادية عشرة
القاهرة، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٧

موجز

عقدت لجنة الطاقة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية عشرة في القاهرة برعاية وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر، في الفترة ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

وتضمّن جدول أعمال الدورة الحادية عشرة عدة مواضيع ذات أولوية، منها متابعة تنفيذ توصيات لجنة الطاقة في دورتها العاشرة، والتقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالطاقة في إطار برنامج عمل الإسكوا بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة الطاقة، ومناقشات حول محاور أساسية للطاقة المستدامة، والترابط بين الطاقة والمياه في المنطقة العربية، وتأثير الغاز والنفط الصخري على المياه الجوفية، والتعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ من منظور الطاقة.

واستعرض المشاركون برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة، وتطرقوا في حلقة نقاش إلى المشروعات الممولة من صندوق الأمم المتحدة للتنمية، وإلى تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ.

ويعرض هذا التقرير أهم المداخلات والنقاشات التي تخللت الدورة، والتوصيات التي خلُصت إليها اللجنة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الطاقة في دورتها الحادية عشرة	٣	٣
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء		٣
باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية		٤
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	٤-٢٨	٦
ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال الطاقة	٤-٩	٦
باء- الطاقة المستدامة في المنطقة العربية	١٠-١٦	٧
جيم- التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ	١٧-١٨	١١
دال- تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ	١٩-٢٠	١١
هاء- الأنشطة الحالية والمستقبلية لمركز التكنولوجيا في الإسكوا	٢١-٢٣	١٢
واو- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة	٢٤-٢٥	١٢
زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الطاقة	٢٦	١٢
حاء- ما يستجد من أعمال	٢٧	١٣
طاء- أنشطة موازية	٢٨	١٣
ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة الطاقة في دورتها الحادية عشرة	٢٩	١٣
رابعاً- تنظيم الدورة	٣٠-٣٦	١٣
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	٣٠	١٣
باء- الافتتاح	٣١-٣٢	١٣
جيم- الحضور	٣٣	١٤
دال- انتخاب أعضاء المكتب	٣٤	١٤
هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٣٥	١٥
واو- الوثائق	٣٦	١٥

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين ١٦
المرفق الثاني- قائمة الوثائق ١٨

مقدمـة

١- عقدت لجنة الطاقة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية عشرة في القاهرة، برعاية وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر في الفترة ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، عملاً بقرار الإسكوا ٢٠٤ (د-١٨) المؤرّخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، والمعني بإنشاء لجنة للطاقة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره ١٩٩٥/٤٠ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٥.

٢- وفيما يلي التوصيات[١] التي خلصت إليها لجنة الطاقة في دورتها الحادية عشرة.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الطاقة في دورتها الحادية عشرة

٣- أصدرت لجنة الطاقة في ختام دورتها الحادية عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء وبعضها إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

(١) تعزيز أنشطة الطاقة في الإسكوا من خلال العمل على حشد الموارد الفنية والمالية، وكذلك عقد لجنة الطاقة اجتماعاتها سنوياً لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية؛

(٢) دعم جهود الأمانة التنفيذية في ربط نتائج الأنشطة المعيارية للإسكوا (الدراسات والتقارير) بالتعاون الفني المقدم للدول الأعضاء، مع أهمية ترجمة الأخير إلى مشروعات تراعي خصوصيات دول المنطقة، وطلب التوسع في تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية والجولات الدراسية، بناءً على طلبات الدول الأعضاء؛

(٣) العمل على إدراج الأهداف والغايات والمؤشرات المتصلة بالطاقة المستدامة في خطط التنمية الوطنية والقطاعية، في إطار نظرة متكاملة، واعتماد مؤشرات وطنية مناسبة لقياس ورصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدف الخاص بالطاقة المستدامة، والمحافظة على الترابط مع الأهداف والغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٤) إطلاع الأمانة التنفيذية على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ الأهداف المعنية بالطاقة ضمن أهداف التنمية المستدامة، ورصدها، وتقديم التقارير بشأنها؛

(٥) العمل على وضع سياسات وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحقيق الترابط بين المياه والطاقة والغذاء؛

(٦) المشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية لدورتي ٢٠١٨ و٢٠١٩ للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اللذين سيركزان على الهدفين ٧ (الخاص بالطاقة) و١٣ (الخاص بتغيُّر المناخ) من أهداف التنمية المستدامة؛

---

(١) المعلومات والوثائق والتقارير الخاصة بالدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة متاحة على الموقع الإلكتروني: http://www.unescwa.org/events/committee-energy-11th-session.

(٧) تعزيز مشاركة الفنيين والمختصين في أنشطة وفعاليات مشروع "تطوير قدرات بلدان الإسكوا في موضوع الترابط بين الطاقة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وتسهيل التعاون ودعم التكامل الإقليمي، وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال؛

(٨) تطوير القدرات الوطنية في جمع وتحليل المعلومات والإحصاءات والبيانات ذات الصلة حول انتاج الطاقة وتوزيعها وطرق استهلاكها لدى مختلف المستهلكين النهائيين؛

(٩) رصد الآثار البيئية لسياسات استغلال الغاز الصخري والنفط الصخري، بما في ذلك آثارها على المياه الجوفية، لتحقيق الاستدامة في هذا المجال؛

(١٠) تقديم تقارير عما تم تنفيذه من التوصيات الموجهة للدول الأعضاء إلى الدورة الثانية عشرة.

باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية

(١) التركيز على القضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للطاقة في المنطقة العربية، في إطار أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالطاقة، وإجراء بحوث ودراسات استشرافية لاطلاع الدول الأعضاء على الفرص المتاحة في القطاعات الواعدة على المستويين الوطني والإقليمي؛

(٢) رصد المؤشرات المتعلقة بقطاع الطاقة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحليل مدى مواءمتها مع احتياجات الدول العربية، مع إمكانية اقتراح مؤشرات لتكوين صورة وافية عن تنفيذ الأهداف المعنية بالطاقة على المستويين الوطني والإقليمي؛

(٣) السعي إلى إنشاء مرصد إقليمي لرصد تنفيذ الأهداف المعنية بالطاقة من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(٤) مواصلة تقديم الدعم الفني للدول في جمع وحساب البيانات الوطنية للطاقة وغيرها من البيانات التي تصلُح لتكون أساساً لرصد تنفيذ الأهداف المعنية بالطاقة من أهداف التنمية المستدامة؛

(٥) مواصلة تقديم تقارير حول التطورات في أسواق الطاقة على مستوى العالم والمنطقة العربية للإحاطة بأحدث المستجدات؛

(٦) دراسة أثر النزاعات في المنطقة العربية على استدامة الطاقة ذات الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي وأمن المياه؛

(٧) إعداد دراسات فنية لقطاع الكهرباء، تتضمن دراسة لمحطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ونقلها الى مناطق الاستهلاك، بالاستناد إلى نماذج المحاكاة، ودراسة حول تأثير ربط الطاقة المتجددة بالشبكات الكهربائية، وخصخصة قطاع التوزيع؛

(٨) تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في إعداد مستندات الشروط الفنية والمالية والقانونية، لاستثمار شبكات توزيع الكهرباء وتشغيلها، بالاستفادة من التجارب العالمية (تركيا، عُمان، الأردن)؛

(٩) الاستمرار في متابعة الجهود الإقليمية في مجال الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وتقديم الدعم للدول الأعضاء في هذا الإطار، واختيار مشروع تجريبي حول الترابط لتطبيقه، ونقل خبرات دول نجحت في هذا المجال؛

(١٠) مساندة الدول الأعضاء في تبني استراتيجيات وسياسات تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالترابط بين الطاقة والمياه والغذاء، وتطوير القدرات المؤسسية ذات الصلة، واعتماد مؤشرات مناسبة لرصد هذا الترابط؛

(١١) مواصلة العمل على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وخطط عمل وطنية وإقليمية في مجالات مزيج الطاقة والتكنولوجيا النظيفة للوقود الأحفوري، وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛

(١٢) مواصلة العمل على ربط أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا بمواضيع التنمية المستدامة، خاصة في مجالات التكنولوجيا الصديقة للبيئة وكفاءة الطاقة، والتأكيد على دور المركز كمنصة إقليمية للمعرفة الفنية ونشر الوعي بالتكنولوجيات الحديثة، وتنفيذ أنشطة وفعاليات لدعم القدرات الوطنية للدول الأعضاء في مجالات التكنولوجيا الصديقة للبيئة وكفاءة الطاقة؛

(١٣) العمل على نشر مخرجات مركز الإسكوا للتكنولوجيا من خلال أنشطة توجه لهذا الغرض، وتعميمها على الدول الأعضاء؛

(١٤) تنظيم أنشطة إعلامية وتعريفية لزيادة الوعي بترشيد الطاقة سبيلاً للوصول إلى الطاقة المستدامة؛

(١٥) مواصلة أنشطة بناء قدرات المفاوضين العرب في مجال تغيُّر المناخ، مع التركيز على تنظيم ورش تدريبية حول إعداد المشاريع للحصول على التمويل من الصناديق الدولية المعنية بتغيُّر المناخ؛

(١٦) دعم الأمانة التنفيذية في إعداد تصور متكامل لإنشاء مركز عربي لتغيُّر المناخ في المنطقة العربية في الإسكوا، على غرار لجان إقليمية أخرى، على أن يشمل هذا التصور الأهداف المرجوة من المركز ومصادر التمويل، والأنشطة الممكن تنفيذها، وعرضه خلال الاجتماع المقبل للجنة التنفيذية للإسكوا لاعتماده؛

(١٧) تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري، يكون بمثابة لجنة فرعية للجنة الطاقة، على أن يمارس الفريق عمله وفقاً للنظام الداخلي للإسكوا، وللأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة في هذا الشأن، وأن يقدم تقريراً عن أنشطته للجنة في اجتماعها المقبل؛

(١٨) مواصلة بناء الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الطاقة، ولا سيما جامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتوسيع هذه الشراكات تعزيزاً للعمل التكاملي لتحقيق الاستفادة المثلى للدول الأعضاء؛

(١٩) العمل على تنفيذ أنشطة الطاقة المقترحة في برنامج العمل للسنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وإبداء المرونة الكافية للاستجابة للتحديات والقضايا الجديدة التي تواجه المنطقة العربية؛

(٢٠) موافاة الدول الأعضاء بتقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الإسكوا المتعلقة بالطاقة؛

(٢١) تنظيم أنشطة حول التطورات في البُنية التشريعية للطاقة المتجددة وترشيد استخدام الطاقة في الدول العربية.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- عرض ما تم تنفيذه في مجال الطاقة
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤- عُرضت على لجنة الطاقة في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part I)، حول الأنشطة المنفذة في مجال الطاقة، عملاً بتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الطاقة في دورتها العاشرة، والوثيقة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part II)، حول تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا، منذ انعقاد الدورة العاشرة وحتى تاريخه. وقد طلبت الأمانة التنفيذية من ممثلي الدول الأعضاء الاطلاع على ما تم تنفيذه، وتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الشأن.

٥- وركزت المداخلات حول الوثيقتين على أهمية تضمين برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مشاريع تتناسب مع ظروف البلدان الأعضاء وأولوياتها، ودراسات حول الشراكات الإقليمية، ومنهجية الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء، وتحلية المياه، والسوق العربية للكهرباء، والطاقة المتجددة والربط بشبكة الكهرباء الوطنية، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الفنية العاملة في هذا المجال على المستوى الوطني، والتنسيق والتعاون مع الجهات الأكاديمية والبحثية في الدول الأعضاء في الفعاليات التي سيجري تنفيذها. وطلب ممثلو الدول إفادتهم بالدراسات والمواد الفنية لعام ٢٠١٧. واتفقت الآراء على ضرورة قيام الإسكوا بإعداد دراسة عن أثر النزاعات المسلحة في المنطقة على الطاقة المستدامة، وما يمكن أن ينتج عنها من تهديد لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعاني من النزاع خاصةً، وفي المنطقة عامةً. وتساءل الحضور عن إمكانية إدراج أثر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على قطاع الكهرباء ضمن هذه الدراسة. ففلسطين دولة واقعة تحت الاحتلال، وتسري عليها قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وبالتالي تقع على المحتل مسؤولية توفير الطاقة للفلسطينيين، لكن إسرائيل تمنع الإدارة الفلسطينية من تنفيذ مشاريع الطاقة. وطلب الحضور تحديد موضوعات معينة في مجال الطاقة عند طلب الدراسات، وتعميم نتائج الدراسات ومخرجات الفعاليات التي تنفذها الإسكوا على الدول الأعضاء. وطرحوا إمكانية التعاون مع الأمانة التنفيذية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في جامعة الدول العربية في هذا الشأن، بهدف إيصال رسائل مهمة إلى صانعي القرار. وانتهت المداخلات بالتأكيد على أهمية حشد الموارد المالية لدعم أنشطة قسم الطاقة بما يُسهم في تعزيز الدعم الفني للدول الأعضاء.

٦- وفي معرض الرد، أفادت الأمانة التنفيذية بأن الأنشطة نُفّذت في سياق توصيات الدورة العاشرة وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي أُقر في الدورة العاشرة للجنة الطاقة. وتتعاون الإسكوا مع المراكز البحثية والأكاديمية من خلال دعوتها للمشاركة في بعض الفعاليات ذات الصلة. وقد شارك ممثلون لبعض المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية في ورش عمل حول الترابط بين الطاقة والمياه. وكانت الإسكوا قد نظمت ورشة عمل تدريبية حول تكامل الطاقات المتجددة مع شبكات النقل والتوزيع في الوطن العربي (الأردن، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، وأصدرت صحيفة حقائق حول البُنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية وتبادل الطاقة في الدول العربية (وُزّعت على المشاركين في هذه الدورة). ومن المخطط عقد ورشة عمل في سياق مشروع حساب التنمية "الترويج للاستثمار في الطاقة المتجددة" في آستانا، في حزيران/يونيو ٢٠١٧ حول سياسات الاستثمار في الطاقة المتجددة، وورشة عمل حول تكنولوجيات الطاقة المتجددة في تموز/يوليو ٢٠١٧. ويمكن للدول الأعضاء ترشيح ممثلين من العاملين فعلياً في المجالات ذات الصلة للمشاركة. وشددت الأمانة التنفيذية على حرص الإسكوا على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى العمل على تأمين موارد من خارج الميزانية حتى يتسنى تنفيذ الأنشطة. وفيما يخص إعداد دراسة عن أثر النزاع المسلح على الطاقة المستدامة، ذكّرت بوجود شُعبة خاصة بالنزاعات في الإسكوا وأكدت على اعتماد الأسلوب العلمي/الفني في إعداد الدراسة.

٧- وفي إطار البند نفسه، عُرضت الوثيقة (E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part III، حول أنشطة وبرامج التعاون الفني في مجال الطاقة، التي تم تنفيذها بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء، بناءً على طلب رسمي إلى الإسكوا، خلال الفترة بين الدورتين، وحول الأنشطة المزمع تنفيذها. وطلبت الأمانة التنفيذية من ممثلي الدول الأعضاء الاطلاع على ما تم تنفيذه، وتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الشأن.

٨- وأكد ممثلو الدول الأعضاء على أهمية تحديد مواضيع معينة في مجال الطاقة، وترتيب الأولويات وتحديد الأهداف، خاصة ما يتعلق بسياسات هيكلة القطاع وتسعير الطاقة، مع إيلاء مزيد من الأهمية لبرامج تكامل سياسات الطاقة والمياه والغذاء، وأهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من إحصاءات ومؤشرات للقياس وآليات للتنفيذ، ومن ثم تحديد برامج الدعم الفني. واقترح ممثلو الدول أن تقوم الإسكوا بربط نتائج الدراسات والتقارير ببرامج الدعم الفني، وتعميم نتائج هذه البرامج على كافة الدول الأعضاء، لتبادل المعلومات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

٩- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن برامج الدعم الفني تُقدَم بناءً على طلب رسمي من الدولة العضو، وضمن إمكانات الإسكوا. والإسكوا مستعدة لتقديم الدعم لأي دولة بناءً على طلب رسمي، يحدّد مجالات الطاقة التي ترغب الدولة تطوير قدراتها الوطنية فيها، والإطار الزمني المبدئي للتنفيذ - وذلك بالتعاون والتنسيق مع فريق العمل المختص في الإسكوا.

باء- الطاقة المستدامة في المنطقة العربية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة (E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part I، بشأن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالطاقة، إذ ينص الهدف السابع على "ضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، وتتعلق غاياته الثلاث بالوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة ونشر الطاقة المتجددة وتدابير تحسين كفاءة الطاقة، ووسائل التنفيذ، كما تتصل به أهداف أخرى. وتناولت الوثيقة المؤشرات التي تم اختيارها لرصد التقدم في بلوغ هذه الغايات، والجهود القائمة لجمع المعلومات ذات الصلة، وما يواجهها من صعوبات، خاصة في المنطقة العربية.

١١- واتفق المجتمعون على: (١) أهمية وضع مؤشرات التنمية المستدامة في مجال الطاقة طبقاً للأولويات الوطنية، على أن تكون قابلة للقياس، ومناسبة للظروف المحلية، ومتسقة مع مؤشرات الأمم المتحدة، (٢) إمكانية تخصيص إطار مؤسسي لخطة التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة، خاصةً في ظل الارتباط المباشر/غير المباشر بين العديد من الأهداف، (٣) أهمية تعزيز قدرات الدول الأعضاء في جمع بيانات إحصائية مفصلة عن الطاقة، والتنسيق بين القطاعات داخل الدولة لتقييم التقدم المحرز. وأكدت الإسكوا على ضرورة إدراج أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات في إطار الخطط الوطنية للدول، بما يشمل السياسات وآليات التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم والتعديل.

١٢- وعُرضت في إطار البند نفسه الوثيقة (E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part II، حول سياسات الترابط بين الطاقة والمياه في المنطقة العربية، وأهمية النظر إلى المستقبل بشكل مختلف في ما يتصل بموضوعات الطاقة والمياه وتغيُّر المناخ، وأوجه الترابط بين الطاقة والمياه وأنماط الاستهلاك ذات الصلة، والتكنولوجيات المناسبة. وأشارت الوثيقة إلى ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات متكاملة للطاقة والمياه على المستويين المتوسط والطويل، من أجل صياغة نَهج مستدام للترابط بينهما، لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص،

باعتماد مجموعة من القرارات الخاصة بسياسات رشيدة للطاقة والمياه، واختيار بدائل تقنية مناسبة للظروف المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي. وأكدت الوثيقة على أن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية عامة، وموارد الطاقة والمياه خاصة، هي من المحاور الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية، وتطرقت إلى أنشطة الإسكوا لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال.

١٣- وأفادت الأمانة التنفيذية أن مشروع حساب التنمية "تطوير قدرات الدول الأعضاء في الإسكوا لدراسة أوجه الترابط بين المياه والطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" الممول من الأمم المتحدة، والجاري تنفيذه حالياً على أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يتضمن إعداد نماذج تشغيلية بشأن الترابط بين الطاقة والمياه، متاحة على الموقع الإلكتروني للإسكوا. وتتضمن الأنشطة الباقية من المشروع تنظيم ورشة عمل في تموز/يوليو ٢٠١٧ في بيروت حول تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وأخرى في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٧ في عَمّان حول سياسات الترابط وعرض أهم مخرجات المشروع.

١٤- وأوضحت المداخلات أن أمن الطاقة وأمن المياه يعتبران من التحديات الكبيرة التي ينبغي مواجهتها. ويتطلب موضوع الترابط العمل على عدة محاور ومستويات لوضع حلول متكاملة، تؤدي إلى خفض الكلفة الاقتصادية للمشاريع والتنسيق بين كافة القطاعات، وتطوير القدرات العاملة في هذين المجالين، وزيادة الوعي العام بترشيد الاستهلاك من الطاقة والمياه، والاستفادة من التقدم التكنولوجي في كفاءة استخدام الموارد الطبيعية (تقنيات الإنتاج الأنظف، التكنولوجيا الخضراء، تدابير كفاءة الطاقة، إلخ)، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، مع العمل على إصدار التشريعات ذات الصلة. ومن المهم أيضاً النظر في سياسات الدعم، وإعادة تسعير خدمات الإمداد بالطاقة والمياه، باستخدام نُظم متدرجة لمراعاة الفئات الفقيرة، ومتغيّرة طبقاً لأوقات الذروة، وبما يراعي الكلفة الحقيقية للخدمة. وأشار ممثل العراق في اللجنة إلى تجربة بلده في استخدام أجهزة تكييف هواء موفرة للطاقة، من خلال استخدام الأمونيا والطاقة الشمسية وتعديل دورة التبريد بما يقلل من استهلاك الطاقة، لكن ما يعيب هذه التقنية الحجم الكبير لجهاز التكييف مقارنة بالأجهزة المماثلة.

١٥- عُرِضت الوثيقة (E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part III، حول تأثير النفط الصخري والغاز الصخري على المياه الجوفية، باعتبارهما مصدرين غير تقليديين للطاقة، أثبتت الدراسات احتواء عدد من الدول العربية على مخزون منهما. وعَرَضت الوثيقة التجارب العالمية، وتجارب بعض الدول العربية في استخراج النفط والغاز الصخريين، والعوائق التي واجهتها هذه الدول، ولا تزال تواجهها، ولا سيما أثر ذلك على المياه الجوفية والبيئة. وأوضحت الوثيقة العوامل التي ينبغي على واضعي السياسات تقييمها قبل استغلال الموارد غير التقليدية. وأشاد الحضور بالتقرير، وطلبوا من الأمانة التنفيذية موافاة اللجنة دورياً بأحدث المستجدات العالمية في مجالي النفط والغاز.

١٦- وفي إطار البند ٥ أيضاً، أفاد ممثلو الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة في دولهم على الشكل التالي:

- الأردن: من المقرّر زيادة مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة ١٠ في المائة في المزيج الوطني للطاقة في عام ٢٠٣٠. وتوجد إمكانات للصخر الزيتي تقدر بحوالي ٧٠ مليون طن، وقد أنشئت أول محطة بقدرة ٤٧٥ ميغاواط للاستفادة من هذا المورد بالتعاون مع دولة أستونيا، كما أجّرت سفينة عائمة للغاز الطبيعي لتزويد حوالي ٩٠ في المائة من المحطات الحرارية بالوقود.

- البحرين: وصل إجمالي القدرات المركبة لمشاريع الطاقة المتجددة إلى حوالي ١٥ ميغاواط، والعمل جار على تنفيذ مشاريع في كفاءة الطاقة. وشُكّل فريق عمل خاص لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومجموعات عمل لجمع البيانات ذات الصلة.

- الجمهورية العربية السورية: وصل معدل زيادة الطلب السنوي على الطاقة ٣,٥ في المائة حتى ٢٠١٠، لكنه انخفض وانخفضت معه كمية الطاقة الكهربائية المنتجة لنقص الوقود، بسبب ظروف النزاع التي يمر بها البلد. وتم تركيب ١-٢ ميغاواط من نُظم الخلايا الشمسية، وينتشر استخدام السخانات الشمسية في القطاع المنزلي، ويتوفر مركز وطني لبحوث الطاقة، وتعمل وزارة الكهرباء على إعادة هيكلة القطاع وإصدار التشريعات المناسبة، حتى يتسنى للقطاع الخاص القيام بدور أكبر في هذا المجال. وطلب ممثل الجمهورية العربية السورية من الإسكوا، في إطار برامج الدعم الفني، المساعدة في الاستفادة من تجربتي عُمان وموريتانيا في استخدام الطاقة المتجددة في المناطق المعزولة.

- السودان: يعاني البلد من نقص في إمداد السكان بخدمات الطاقة، حيث تغطي الشبكة حوالي ٣٥ في المائة من مساحة البلد، وتستخدم مولدات الكهرباء في تغطية باقي المساحة. ومن المخطط تنفيذ ١٠ محطات نُظم خلايا شمسية (فوتوفلطية) في المدن الكبرى، كما تم الاتفاق على تنفيذ ١٠٠ ميغاواط من نُظم الخلايا الشمسية (بنظام بناء - تملك - تشغيل - نقل). وصدرت تشريعات حول تدابير كفاءة الطاقة.

- العراق: تتوفر محطات للتوليد الكهرمائي بقدرة ٢٠٠٠ ميغاواط، لكنها تعمل بنسبة ٣٠ في المائة من إجمالي القدرات الاسمية بسبب الظروف الحالية. ووُقّعت عقود لمشاريع نُظم خلايا شمسية بقدرات مركبة ٥٥٠ ميغاواط، من المخطط زيادتها إلى ١٠٠٠ ميغاواط، كما أجريت دراسات جدوى لاستغلال طاقة حرارة باطن الأرض. ويجري العمل على تحسين كفاءة المحطات الحرارية من خلال تحويل المحطات الغازية إلى الدورة المركبة، والتوسع في تدابير تحسين كفاءة الطاقة والاستفادة من التجربة الأردنية في هذا الصدد.

- عُمان: وصل إجمالي القدرات المركبة لتوليد الكهرباء إلى حوالي ٨٠٠٠ ميغاواط، ويجري العمل على إضافة ٣٠٠٠ ميغاواط أخرى. وتعمل حوالي ٩٠ في المائة من المحطات الحرارية بالغاز الطبيعي. وأعيدت هيكلة قطاع الكهرباء، وستطرح نسبة ٤٥ في المائة من أسهم شركات التوزيع في السوق، كما ستعاد هيكلة قطاع المياه. ويوجد اهتمام بالتوسع في تدابير كفاءة الطاقة، إلى جانب زيادة نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

- فلسطين: تشتري ٨٨ في المائة من الطاقة من إسرائيل، و٣ في المائة من الأردن ومصر، وتم توقيع اتفاق يجيز لشركة النقل الفلسطينية نقل الطاقة من إسرائيل عن طريق إنشاء ٤ محطات محولات لهذا الغرض. ومن أهداف الاستراتيجية الوطنية أن تساهم الطاقة المتجددة بنسبة ١٠ في المائة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وصدر قانون للطاقة المتجددة عام ٢٠١٢، ينظم التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، واعتماد أسلوب المناقصات التنافسية من أجل مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى الخاصة بالقطاع الخاص، وتطبيق سياسة قياس صافي الطاقة لمشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة. وأنشئ صندوق الاستثمار في الطاقة المتجددة، وصدرت الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة. وقدمت الصين منحة لإنشاء محطة بنُظم الخلايا الشمسية بقدرة ٣٠ ميغاواط، كما وُقّع اتفاق قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتنفيذ مشاريع في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

- لبنان: تعتمد المحطات الحرارية على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة بنسبة ٩٦ في المائة تقريباً. ومن المخطط زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني بنسبة ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وأنشأ مصرف لبنان آلية تمويلية لنشر استخدام السخانات الشمسية، وأعدّت مستندات لطرح مناقصة تنفيذ محطات رياح في ثلاثة مواقع.

- ليبيا: أنشئت هيئة الطاقة المتجددة، وتتوفر ٣٠٠ منظومة للخلايا الشمسية في الخدمة. ولم تنفذ مشاريع طاقة الرياح طبقاً للمخطط، بسبب ظروف النزاع المسلح. ويجري التعاون مع البنك الدولي لإعداد استراتيجية متكاملة للطاقة المتجددة، تؤدي إلى وضع خطة استثمارية للمشاريع التي يمكن تنفيذها، كما يُعاد النظر في التشريعات الحالية، تمهيداً لإعداد تشريعات خاصة بالطاقة المتجددة.

- مصر: تضمنت استراتيجية ٢٠٣٠ زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢، ثم ٣٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٧، إلى جانب إضافة طاقة حرارة باطن الأرض والفحم والطاقة النووية إلى مزيج الطاقة. وعُدّلت السياسات لإلغاء دعم الكهرباء بحلول عام ٢٠١٩ بشكل تدريجي اعتباراً من عام ٢٠١٤. وصدر قانون جديد للكهرباء، وعُدل قانون إنشاء هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة للسماح للقطاع الخاص بزيادة مشاركته في تنفيذ خطط الطاقة المتجددة (٤٣٠٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، كما اعتمدت الحكومة التعريفة المميزة للكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة، وأسلوب المناقصات التنافسية في مشاريع طاقة الرياح للقطاع الخاص. وأضيفت ٦٨٠ ميغاواط على الشبكة خلال العامين الأخيرين، والعمل جار لإحلال وتجديد محطات الكهرباء وخطوط الجهد الفائق والعالي.

- اليمن: يعاني من عجز في إنتاج الكهرباء، إذ توقفت معظم محطات التوليد، ومنها أكبر محطة كانت تغطي احتياجات ٤٠ في المائة من السكان، بسبب النزاع المسلح الجاري. وتغطي الجهود الحالية صيانة المحطة الحرارية القائمة، وإصلاح الخطوط التي تم تخريبها، والعمل على إعادة تشغيل المحطات في عدد من المدن. وتجدر الإشارة إلى عدم تنفيذ مشروع أول مزرعة رياح (٦٠ ميغاواط) بسب الظروف الحالية. وتوجد بعض مشاريع استخدام نُظم الخلايا الشمسية في إنتاج الكهرباء في المناطق الريفية المعزولة. ومن المخطط استخدام الفحم والغاز في إنتاج الكهرباء بعد انتهاء النزاع.

- الإمارات العربية المتحدة: عقدت الدولة ورش عمل حول التنمية المستدامة، بغرض وضع خطط تفصيلية بشأن تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن المخطط زيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٥٠ في المائة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠. والعمل جار على التوسع في تدابير كفاءة الطاقة في المباني الحكومية والمساجد والمكاتب.

- موريتانيا: تساهم الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠ في المائة في مزيج الطاقة، ومن المخطط الوصول إلى نسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تم تنفيذ مشروع محطة نُظم خلايا شمسية (فوتوفلطية) بقدرة ١٥ ميغاواط، ومحطة رياح بقدرة ٣٠ ميغاواط، ربطاً بالشبكة. كما يوجد ٣٣ ميغاواط من القدرات الكهرمائية المركبة. ويوجد ربط إقليمي مع السنغال ومالي، حيث يتم تصدير فائض الطاقة عبر خطي الربط (٢٢٥ كيلو فولت)، بينما لايوجد ربط مع المغرب. وتصل الشبكة الكهربائية إلى نحو ٧٠ في المائة من المدن، في مقابل ٥ في المائة من المناطق الريفية فقط بسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة.

جيم- التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٧- عُرضَت الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/5 حول التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ من منظور الطاقة، تناولت أهم نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في دورتيه الواحدة والعشرين والثانية والعشرين، والأنشطة التي نفذتها الإسكوا في هذا الشأن، آخذة في الاعتبار أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمل على دعم قدرات الدول العربية لتعزيز فعالية مشاركتها في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات التي تندرج ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيُّر المناخ. وتضمنت الوثيقة الأنشطة المستقبلية المقترحة في هذا المجال، وخلُصت إلى عدة توصيات موجهة إلى الإسكوا والدول الأعضاء. وكان الهدف منها النظر في بلورة الموقف العربي بشأن تنفيذ اتفاقية باريس حول التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ، وتخفيفها, وآليات التنفيذ، مثل التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وغيرها، وذلك من منظور قطاع الطاقة.

١٨- وبيّنت المداخلات حرص الدول الأعضاء على دعم القدرات الوطنية في المفاوضات الخاصة بتغيُّر المناخ وآليات الاستفادة من اتفاقية باريس والصناديق الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة. ولاقى اقتراح إنشاء مركز عربي لتغيُّر المناخ في المنطقة العربية في الإسكوا اهتماما وترحيباً من الحضور، على أن تقوم الإسكوا بإعداد تصور له، يشمل الأهداف ومصادر التمويل والأنشطة المقترحة، لعرضه على اللجنة في الاجتماع القادم.

دال- تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٩- عرضت الأمانة التنفيذية اقتراح تشكيل فريق من الخبراء في مجال الوقود الأحفوري والحد من تغيُّر المناخ، يبحث في مواضيع ودراسات ذات أهمية للدول الأعضاء في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات ذات الصلة، ويعمل وفقاً للنظام الداخلي للإسكوا، وللأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة.

٢٠- وتركزت المداخلات على العلاقة بين الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ، ونطاق عمل فريق الخبراء، والخبرات المطلوبة لعضويته. وأوضحت الأمانة التنفيذية أن برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يتضمن عدد من الأنشطة حول التكيُّف والحد من تغيُّر المناخ التي تتطلّب الاطلاع المستمر على أحدث المتغيّرات والمستجدات المتعلقة بالطاقة المستدامة والوقود الأحفوري باعتباره مصدر الطاقة الرئيسي في مزيج الطاقة الوطني لأي بلد لعقود قادمة، فضلاً عن دوره في الترابط بين الطاقة والمياه، والتكنولوجيات النظيفة والنقل المستدام. ومن المتوقّع أن يتضمن الفريق عدداً من الأخصائيين البارزين، من شركات النفط والغاز الوطنية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الحكومية في مجال الوقود الأحفوري. وسيركز عمله على تشجيع استخدام تكنولوجيات مستدامة ونظيفة في إنتاج الوقود الأحفوري وتوزيعه واستهلاكه، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ في المنطقة، وزيادة حصة الغاز الطبيعي في إجمالي الإمدادات من الطاقة الأولية، وإدارة انبعاثات الكربون والميثان، ونقل التكنولوجيا والابتكار، ومعالجة أية مبادرات ومواضيع جديدة تتماشى مع برنامج عمل لجنة الطاقة. وسوف يعمل فريق الخبراء المقترح تشكيله كلجنة فرعية تابعة للجنة الطاقة، تُطبق عليها القواعد المتبعة في الأمم المتحدة. ولكل دولة عضو الحق في ترشيح (أو عدم ترشيح) من يمثلها في عضوية فريق الخبراء. وقد وافق أعضاء اللجنة على تشكيل فريق الخبراء الذي سيطلق عليه اسم "فريق خبراء الوقود الأحفوري"، على أن تقوم الإسكوا بالاتصال بالوزارات المعنية والشركات والمنظمات ذات الصلة لترشيح خبراء في مجال الوقود الأحفوري.

هاء- الأنشطة الحالية والمستقبلية لمركز التكنولوجيا في الإسكوا
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢١- قدم مدير مركز التكنولوجيا في الإسكوا عرضاً حول أهداف المركز وأنشطته، باعتباره منصة إقليمية للمعرفة الفنية ونشر الوعي بالتكنولوجيات الحديثة للحد من أثر تغيُّر المناخ، وفي إطار مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة في الدول الأعضاء.

٢٢- واتفقت معظم الآراء على الدور الذي يمكن أن يقوم به المركز في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة المنافسة اقتصادياً، وتكنولوجيا المباني الخضراء المؤثرة على كفاءة الطاقة، وبناء القدرات، وتنفيذ مشاريع نموذجية. واقترح الحضور أن يعمل المركز على تحويل نتائج بعض الأبحاث إلى صناعات محلية، وأن يعقد دورات تدريبية لحث القطاع الخاص على الاستثمار في تحويل نتائج الأبحاث الناجحة إلى منتج قابل للتسويق، مع الأخذ في الاعتبار خصائص المنطقة. واستفسر المشاركون عن مدى إتاحة قواعد بيانات حول مراكز الأبحاث والتطوير والخبراء والدراسات. وطلبوا من الإسكوا الاستفادة من مركز التكنولوجيا في تنفيذ أنشطة لدعم القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيا الخضراء وكفاءة الطاقة.

٢٣- وأوضح مدير مركز التكنولوجيا أنه ليس لدى المركز قاعدة بيانات خاصة بمراكز الأبحاث والتطوير والخبراء والدراسات، وأن المركز يعمل مع الدول الأعضاء لإنشاء مراصد وطنية وتحديث القائم منها وتطويره، وربط الموقع الإلكتروني للمركز بقواعد البيانات الوطنية. وفيما يتعلق بتحويل نتائج الأبحاث إلى مشاريع قابلة للتسويق، فإن المركز ينظم اجتماعات وورش عمل تجمع بين الباحثين والمستثمرين والصناعيين للنقاش. ورحب مدير المركز بطلبات ممثلي الدول دعم القدرات الوطنية في المجالات المطلوبة.

واو- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٤- تناولت الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/6 برنامج العمل للسنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة، الذي يتضمن الأنشطة والنواتج المقترح أن تضطلع بها الإسكوا. وقد أُعِد البرنامج ضمن الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وطلبت الأمانة التنفيذية من ممثلي الدول الأعضاء استعراض برنامج العمل المقترح، وإبداء تعليقاتها وتقديم مقترحاتها.

٢٥- وأوضحت المناقشات اهتمام أعضاء اللجنة بدعم القدرات الوطنية للمواءمة بين تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس حول تغيُّر المناخ. وأبدى المشاركون حرصهم على التواصل المستمر - عبر البريد الإلكتروني - مع الإسكوا، من خلال موافاة أعضاء اللجنة دورياً بأحدث الأنشطة والدراسات (بما في ذلك عبر الموقع على شبكة الانترنت). وأقر أعضاء اللجنة برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع التأكيد على المرونة في تنفيذ البرنامج في ضوء المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، بما يسمح للدول بإعادة تنظيم أولوياتها في إطاره.

زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الطاقة
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٢٦- من المقرر أن تعقد لجنة الطاقة دورتها الثانية عشرة في مقر الإسكوا في بيروت في آذار/مارس ٢٠١٩، إلا إذا تلقت دعوة لعقدها من إحدى الدول الأعضاء، على أن يحدّد الموعد بناءً على المستجدات.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٢٧- لم يُطرح للنقاش أي موضوع خارج جدول الأعمال.

طاء- أنشطة موازية

اجتماع خبراء حول
"رصد التقدم المحرز نحو الطاقة المستدامة – آفاق التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية"

٢٨- نظمت الإسكوا اجتماع خبراء حول رصد التقدم المحرز نحو الطاقة المستدامة – آفاق التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية، يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بمشاركة أعضاء لجنة الطاقة، وعدد من الخبراء من الدول العربية والمنظمات الإقليمية. وكان الهدف من الاجتماع عرض التقدم المحرز في مجال الطاقة المستدامة في المنطقة العربية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه السياسات وعوامل النجاح على المستوى القطري، ودور كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والنووية في خليط الطاقة، وأوجه الاختلاف والتشابه بين نهج الدول وفهمها للطاقة المستدامة اليوم وفي المستقبل، وسياسات الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء، ومواضيع أخرى[٢].

ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة الطاقة في دورتها الحادية عشرة
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٢٩- عملاً بأحكام المادة ٣٣ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ونظامها الداخلي، تَوافَقَ أعضاء لجنة الطاقة، في الجلسة الختامية المنعقدة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، على إتاحة فرصة زمنية لأعضاء اللجنة لإبداء ملاحظاتهم على مسودة تقرير الدورة الحادية عشرة.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

٣٠- عقدت لجنة الطاقة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية عشرة في فندق سميراميس انتركونتيننتال في القاهرة، خلال الفترة ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

باء- الافتتاح

٣١- افتتح الجلسة وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر بكلمة ترحيب، ألقاها بالنيابة عنه وكيل أول الوزارة للبحوث والتخطيط ومتابعة الهيئات، أشاد فيها بدور الإسكوا البنّاء في دعم جهود التنمية المستدامة والتكامل على المستوى العربي، وحرص مصر على المشاركة في كافة الفعاليات التي تنظمها, لما لها من أثر كبير في توطيد التعاون وتبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات في الدول الأعضاء. وعرض ملامح

(٢) المعلومات والعروض المرئية والتقرير الخاص باجتماع فريق الخبراء متاحة على الموقع: http://www.unescwa.org/events/egm-sustainable-energy-horizon-arab-region.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ما يتعلق بتأمين الإمداد بالطاقة، لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة، من خلال الإدارة الرشيدة لمصادر الطاقة، وتنويع مزيج الطاقة ليشمل كافة المصادر (تقليدي، متجددة، فحم، نووي)، وتحسين وترشيد استخدام الطاقة وتشجيع أنشطة كفاءة الطاقة، اعتماداً على حُزَم مبتكرة من السياسات والأدوات الاقتصادية والإجراءات المستندة إلى السوق.

٣٢- وألقت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة كلمة الإسكوا، فرحبت بالحضور، وأشارت إلى أن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر سوف يسهم في توفير حياة كريمة لكافة البشر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على البيئة. وركزت على أن الهدف ٧ الخاص بالطاقة يرتبط بأهداف أخرى، كتلك المتعلقة بالفقر والأمن الغذائي والموارد المائية والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغيُّر المناخ. وقد عملت الإسكوا في السنوات الأخيرة على مؤشرات لرصد التقدم في تنفيذ الهدف ٧، وترجمة موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات عملية وبرامج عمل محددة، والتنسيق بين كافة المؤسسات المعنية، والقيام بأنشطة لنقل وتوطين التكنولوجيا الخضراء في الدول الأعضاء. ومع دخول اتفاق باريس ٢٠١٥ حيّز التنفيذ في عام ٢٠١٦، بعد مصادقة ١٤٥ دولة عليه منها ١٢ دولة عربية، ٨ منها من الدول الأعضاء في الإسكوا، أصبحت عملية تبني ممارسات داعمة للحد من تغيُّر المناخ بمثابة التزام لكافة الأطراف. وتعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث وفق أُسس ومؤشرات موثوقة وشفافة. واستعرضت الموضوعات التي ستتناولها لجنة الطاقة في اجتماعاتها.

جيم- الحضور

٣٣- شارك في الدورة أربع عشرة دولة من أصل ثماني عشرة دولة عضواً في الإسكوا، فضلاً عن كل من مدير إدارة الطاقة في جامعة الدول العربية، وممثلي اللجنة الأفريقية للطاقة، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وممثل مصر في لجنة الموارد المائية في الإسكوا، وذلك بصفة مراقب (قائمة المشاركين في المرفق الأول).

دال- انتخاب أعضاء المكتب

٣٤- تنص المادة ١٨ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ما يلي: "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة[٣]. وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وتم الاتفاق على أن يكون أعضاء المكتب للدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة كما يلي:

الرئيس:	السيد محمد ولد ياركيت	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
نائب الرئيس:	السيد عبد الله أحمد هاجَر	الجمهورية اليمينة
نائب الرئيس:	السيد أحمد محمد مهينة	جمهورية مصر العربية
المقرر:	السيد مصطفى الخطيب	المملكة الأردنية الهاشمية

(٣) الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٣٥- اعتمدت لجنة الطاقة في جلستها الأولى جدول الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.1/L.1، بعد إجراء بعض التعديلات عليه ليصبح أكثر اتساقاً في عرض الموضوعات. فأدرجت عروض الدول حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجال الطاقة ضمن البند الفرعي ٥ (د) "قضايا الطاقة المستدامة في المنطقة العربية"، ليخصّص البند ٩ لبرنامج العمل للسنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، حتى تتسنى الاستفادة من كافة المداخلات للتعليق على المخرجات المقترحة في برنامج العمل الجديد. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

١- افتتاح أعمال الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- الإنجازات في مجال الطاقة منذ اجتماع الدورة العاشرة للجنة:

(أ) متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الطاقة في دورتها العاشرة؛
(ب) متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالطاقة في إطار برنامج عمل الإسكوا؛
(ج) التعاون الفني مع الدول أعضاء اللجنة.

٥- الطاقة المستدامة في المنطقة العربية:

(أ) أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة؛

(ب) الترابط بين الطاقة والمياه في المنطقة العربية؛

(ج) تأثير الغاز والنفط الصخري على المياه الجوفية؛

(د) نقاش عام حول التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة في الدول الأعضاء.

٦- المنطقة العربية وتغيُّر المناخ: "التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ".

٧- تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ.

٨- الأنشطة الحالية والمستقبلية لمركز التكنولوجيا في الإسكوا.

٩- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة.

١٠- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الطاقة.

١١- ما يستجد من أعمال.

١٢- اعتماد توصيات لجنة الطاقة عن دورتها الحادية عشرة.

واو- الوثائق

٣٦- يتضمن المرفق الثاني قائمة الوثائق التي عُرِضت في الدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مصطفى الخطيب
مدير مديرية الكهرباء
وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الإمارات العربية المتحدة

السيدة مروى أحمد العوادي
رئيس قسم الترشيد والتطبيق
وزارة الكهرباء

مملكة البحرين

السيد حسين جعفر عبدالله مكي علي
مستشار
الهيئة الوطنية للنفط والغاز

الجمهورية العربية السورية

السيد نضال قرموشة
معاون وزير الكهرباء
وزارة الكهرباء

جمهورية السودان

السيد عادل علي ابراهيم خلف الله
المدير العام
السياسات والتخطيط
وزارة الموارد المائية والري والكهرباء

جمهورية العراق

السيد عبد الباسط سعدون حامد
معاون رئيس مهندسين
وزارة الكهرباء

سلطنة عُمان

السيد علي بن حمد بن عابد الغافري
مساعد رئيس الهيئة للعلاقات الدولية والإعلام
الهيئة العامة للكهرباء والماء

دولة فلسطين

السيد أيمن فؤاد اسماعيل
مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

دولة قطر

السيدة العنود عبدالله المغيصيب
اقتصادي أول
وزارة الطاقة والصناعة، إدارة شؤون الطاقة

الجمهورية اللبنانية

السيدة أورور فغالي
مديرة عامة للنفط
وزارة الطاقة والمياه

ليبيا

السيد حميد حميدة الشروالي
رئيس مجلس إدارة الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة
هيئة الطاقة المتجددة

جمهورية مصر العربية

السيدة تغريد سعيد العيوطي
مدير عام المتابعة الفنية
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

جمهورية موريتانيا الإسلامية

السيد محمد يركيت
المستشار الفني لوزير النفط والطاقة والمعادن المكلف بالكهرباء
وزارة النفط والطاقة والمعادن

الجمهورية اليمنية

السيد عبدالله أحمد هاجر
المدير العام التنفيذي
وزارة الكهرباء والطاقة
الهيئة العامة لكهرباء الريف

باء- المراقبون

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)

السيد غوربوز غونول
كبير موظفي البرامج الاقليمية
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

السيدة لارا يونس
معاون فني
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)

السيد حسام الحرفي
اخصائي أول لتحليل السياسات

جامعة الدول العربية

السيدة جميلة مطر
مدير إدارة الطاقة

اللجنة الأفريقية للطاقة (AFREC)

السيد عاطف محمد ابراهيم مرزوق
مدير تنفيذي مؤقت
اللجنة الأفريقية للطاقة

جمهورية مصر العربية

السيد محمد شحاته وهبه
نائب رئيس قطاع التدريب الإقليمي للموارد المائية والري
وزارة الموارد المائية والري

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/L.2
عرض ما تم تنفيذه في مجال الطاقة	4	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الطاقة في دورتها العاشرة	4 (أ)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part I)
تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا	4 (ب)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part II)
تنفيذ أنشطة التعاون الفني مع الدول الأعضاء	4 (ج)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/3(Part III)
الطاقة المستدامة في المنطقة العربية	٥	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4
أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة	٥ (أ)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part I)
الترابط بين الطاقة والمياه	٥ (ب)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part II)
تأثير النفط الصخري والغاز الصخري على المياه الجوفية	٥ (ج)	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/4(Part III)
التعاون العربي بشأن التعامل مع تغيُّر المناخ	٦	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/5
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال الطاقة	٧	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/6
تشكيل فريق خبراء في مجال الوقود الأحفوري وتغيُّر المناخ	٨	E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/7